

الإدارة الإلكترونية ودورها في حماية الأمن المجتمعي

The role of e-administration in societal security protection



فيروز حنيش HANICHE Fairouz

جامعة البليدة 2، الجزائر، fairouzhniche@mail.com

تاريخ الإرسال: 2023/01/07 تاريخ القبول: 2023/02/24 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص:

جاءت الإدارة الإلكترونية كنتيجة حتمية للتطورات التكنولوجية والرقمية في ظل نظام العولمة وما أفرزته من واقع. جعل دول العالم تتنافس بشكل متواصل لترتقي إلى عالم عصري مرقمن، قصد تقديم احسن الخدمات والمنتجات بأسرع وقت ومرونة، ما ينهي مستواها الاقتصادي والاجتماعي ويجعلها تحتل المراتب الأولى للدول المتقدمة. لكن هذا التغيير في الأسلوب التسييري وربط كل شيء بشبكة الانترنت، يعرض المواطنين والمؤسسات والحكومات إلى خطر اختراق المعلومات الشخصية ما يعرض أمنها وممتلكاتها وخصوصياتها للخطر، لذا عملت ولا تزال على استحداث اللوجستيات والمعدات والبرامج والقوانين وتجديدها على الدوام لحماية أمنها المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية؛ الأمن المجتمعي.

Abstract:

E-administration is a result of technological and digital and the globalization system, many countries adopted the e-administration in there system , to provide the best services and products, but this change exposes citizens, institutions and governments to the risk of hacking personal information, so it worked on developing logistics, equipment, programs and laws to protect her societal security.

Keywords: E-Administration; Societal security.

* المؤلف المرسل: فيروز حنيش، fairouzhniche@mail.com

مقدمة:

تسعى معظم دول العالم الى تبني النموذج العصري للتسيير الاداري والمتمثل في الادارة الالكترونية، وذلك لمواكبة التقدم والتطور التكنولوجي والتقني وايضا للفوائد الايجابية للإدارة الالكترونية في تقديم احسن الخدمات في اقل وقت وبجودة عالية، ما يعود بالنفع على المجتمع وعلى الدولة على حد سواء.

لكن هذه الطريقة الحديثة والالكترونية موصولة بشكل مباشر بشبكة الانترنت العالمية، يجعل من معلومات وخصوصيات الافراد والبيانات الامنية والمالية للمؤسسات والدولة عرضة للخطر والاختراق من قبل جهات مشبوهة ومتعددة، ويهدد بشكل مباشر هوية مجتمعها وقيمها وهوما يعرف اليوم بالأمن المجتمعي للدول.

ومن هنا تأتي اشكالية الدراسة والمتمثلة في:

- ما هو دور الادارة الالكترونية في حماية الامن المجتمعي؟

وسوف يتم الاجابة على هذه الاشكالية اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي وفق المحاور الثلاث

الاتية:

المحور الاول: مفهوم الادارة الالكترونية

المحور الثاني: مفهوم الامن المجتمعي

المحور الثالث: اجراءات المتبعة لحماية الامن المجتمعي

1. المحور الاول: مفهوم الادارة الالكترونية

سوف نتناول في هذا المحور وباختصار تعريف الادارة الالكترونية واهدافها، خصائصها ومتطلباتها.

أ. تعريف الادارة الالكترونية:

قبل التطرق الى تعريف الادارة الالكترونية لابد من تعريف الادارة بشكل موجز ثم الادارة الالكترونية، فالإدارة Administration كلمة لاتينية الاصل تعني مساعدة وخدمة الآخرين، أما في اللغة العربية تعني تسيير الشيء، وقد عرف فريدريك تايلور Frederick Taylor الادارة بأنها: "المعرفة الدقيقة لما تريد من الرجال أن يعملوه ثم التأكد من أن يقوموا بعمله بأفضل وأرخص طريق".

في حين عرفها هنري فايول Henry fayol بأنها: " تحقيق الادارة يتطلب التنبؤ والتخطيط والتنظيم والقيادة والتنسيق والرقابة".

اما عبد لكريم درويش وليلى تكلا فعرفاها بانها: " توفير نوع من التعاون والتنسيق بين الجهود البشرية المختلفة من اجل تحقيق هدف معين". (يوسف كافي 2011. ص.ص. 13-15)

اما كلمة الكترونية electronic فتعني كل شيء موصول بجهاز تقني موصول بشبكة العنكبوتية (الانترنت)، وعليه فالإدارة الالكترونية هي عملية ميكنة جميع مهام وأنشطة المؤسسات الإدارية بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية، للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق

وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل أداة جاهزة لربطها مع الحكومة الإلكترونية لاحقا. (السالمي 2003. ص. 135)

كما تم تعريفها على أنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه ورقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة، بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

اما منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي OCDE فتعرفها بأنها: " استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالأخص الانترنت، كونها أداة تسمح بتسيير الإدارة بجودة عالية". (خنفري 2017. ص. 235)

وبالتالي يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتنفيذ الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات الإلكترونية في أي مكان وزمان، مما يؤدي إلى زيادة جودة الأداء وسرعة التنفيذ وخفض التكلفة، والدقة والسرعة في تقديم الخدمات، وتطوير التنظيم الإداري، وتبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات الصحيحة، وسرعة اتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة ومباشرة.

ب. اهداف وخصائص الادارة الالكترونية:

تسعى الدول في تطبيق الادارة الالكترونية لتحقيق جملة من الاهداف وتمثل في:

- ✓ تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهة التواصل بين الادارة المركزية واللامركزية.
- ✓ تغيير صورة المؤسسات المالية والخدماتية من الصور التقليدية الى الصور الالكترونية التي تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة للدفع والتحويل.
- ✓ السرعة والمرونة في تقديم الخدمة لاعتمادها على شبكة الانترنت.
- ✓ التخلص من التعقيدات الادارية والبيروقراطية والمعاملات الورقية والطوابير الطويلة والمشاكل التي تنتج عن كل ذلك.
- ✓ استيعاب عدد اكبر من الزبائن في وقت واحد وتنفيذ احتياجاتهم ومطالبهم بسهولة وبدون اخطاء وبمرونة وجودة عالية.
- ✓ ترشيد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي لامتلاكها لقاعدة بيانات واضحة وسليمة، ولمرونة القيام بالإجراءات والعمليات الادارية.
- ✓ الشفافية والوضوح في العمل وسهولة الرقابة الادارية والسياسية. (لخصر 2016. ص. 244)

كما تتميز الادارة الالكترونية بخصائص تميزها على الادارة التقليدية وهي:

- ✓ شبكة الاتصال والانترنت فائقة السرعة.
- ✓ التفاعل مع المتعاملين على مدار اليوم والساعة وفي كل مكان، اذ يعمل وفق قاعدة 24 ساعة في اليوم و7/7 في الاسبوع.
- ✓ السرعة والمرونة في التعامل والعمل عن بعد وبلا حدود.

- ✓ الرقابة المباشرة والصادقة حيث يمكن للمسؤول الإداري التحقق من نظام العمل وسيره من خلال منظومة إلكترونية متطورة.
- ✓ السرية والخصوصية للمعلومات المهمة والشخصية.
- ✓ زيادة الاتقان في العمل والتنظيم وتقديم الخدمة. (عبود نجم 2009. ص. 189)

ج. متطلبات الإدارة الإلكترونية:

من أجل الانتقال من نظام إداري كلاسيكي إلى نظام إداري إلكتروني لا بد من تجهيز الأرضية المناسبة له وتوفير عدة متطلبات ضرورية وهي:

- المتطلبات الإدارية: بدءاً بوضع استراتيجيات وخطط مستقبلية واضحة لمرحلة الانتقال إلى مشروع الإدارة الإلكترونية، باختيار القيادات أو المسؤولين المناسبين للمرحلة الانتقالية ذات الوعي والرغبة في التغيير وتقبل فكرة إصلاح الإداري بما يتطلبه العصر الحالي، إضافة إلى وضع أطر تشريعية وتحديث مناصب والهيكلة التنظيمية بما يلائم ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية .

- المتطلبات البشرية: إذ يعتبر المورد البشري أهم عنصر لنجاح الإدارة الإلكترونية لذا يجب إعداده لهذه المرحلة من خلال التدريب والتمكين المستمر والجيد وتأهيله وفق الاحتياجات المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بكيفية استخدام الحاسوب ونظم المعلومات والبرمجيات والانترنت، وأيضاً لا بد من استقطاب الخريجين الأفضل في تخصص نظم المعلومات والبرمجيات.

- المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية: بمعنى العمل على نشر ثقافة تكنولوجيا ذات رؤية مستقبلية الداعية إلى النظر إلى الإدارة الإلكترونية كحل مستقبلي مرّن يحل كل مشاكل الإدارة التقليدية، من خلال وسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني وندوات والتحسيسية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار الاقتصادي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى المحلي والوطني.

- المتطلبات التقنية: بمعنى توفير البنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفير الأجهزة والمعدات والبرامج اللازمة والمناسبة على المستوى المحلي والوطني وبالتدرج لنجاح التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

- المتطلبات الأمنية: إن التحدي الكبير الذي يواجه أي دولة عند تطبيقها لنظام الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، هو الحفاظ على سرية المعلومات وتخزينها إلكترونياً وحمايتها من أي عمل تخريبي أو اختراق، ما يستوجب الحصول على معدات وبرمجيات ولوجستيات وتشريعات وقوانين مناسبة وملئمة لهذه المرحلة وهو ما سنتطرق إليه بتفصيل في المحور الثالث. (حارش 2021. ص.ص. 172-175)

2. المحور الثاني: الأمن المجتمعي

أ. تعريف الأمن المجتمعي:

برز الأمن المجتمعي في حقل الدراسات الأمنية في التسعينات من طرف مدرسة كوبنهاغن التي تربط المفهوم بشكل أساسي مع التهديدات غير العسكرية بحلول غير عسكرية، حيث أن موضوعه ليس الدولة أو ما يعرف بالأمن القومي ولا الفرد أي الأمن الإنساني بل يركز بشكل أساسي على المجتمع كركيزة له، حيث قدمت مدرسة كوبنهاغن خدمة أكاديمية كبيرة بتطويرها لهذا الحقل وتحريره من الدراسات الأمنية التقليدية والدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، إلى مفهوم أوسع يدرس التهديدات التي قد تصيب المجتمع في زمن العولمة وبالأخص الهوية المجتمعية.

أصبحت الهوية كمحور للسياسة الدولية ذات أهمية متزايدة مع الضغوط المتنامية في عالم معولم؛ وتوسيع الحقوق المدنية الدولية وحقوق الإنسان التي تعترف بحق التعبير عن الذات والهوية، حيث أن الأمن المجتمعي يركز على الهوية، والتهديدات الناجمة عنها، وأول من تطرق لدراسة الأمن المجتمعي في مدرسة كوبنهاغن هما المفكرين باري بوزان Buzan Barry وأولي يفر Waever Olé حيث نشر أول مرة مفاهيم الموسعة للأمن المجتمعي التي تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية، والتي تؤثر على أمن المجتمع والدولة.

وقدم باري بوزان مفهوم للأمن المجتمعي في كتابه (people states and fear) على أنه واحد من القطاعات الأمنية الخمسة؛ حيث عرف الأمن المجتمعي على أنه "استدامة في الانماط التقليدية للغة والثقافة والدين والهويات الوطنية، وعادات الدول".

ويرى باري بوزان أن المأزق الأمني يدور حول الهوية Identity أو ما يسميه بالمأزق الأمن المجتمعي، فعندما تشعر مجموعة ما بلا أمن إزاء السلطة، يؤدي ذلك إلى مازق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن التنافس على الموارد والسلطة يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الأثنية، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم وبشتت ركائز الأمن والاستقرار الداخلي، وهنا تصبح الدولة وسيلة لتحقيق الأمن وليس غاية الأمن في حد ذاتها. (العمري 2020، ص 159).

إذا تصاعدت حدة مازق أو معضلة الأمن المجتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاد موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الأخر من الوجود عبر التصفية الأثنية. ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا كيان قائم بذاته وموضوع متميز لأمن. (كزبز 2016، ص. 68)

وفي هذا الصدد تم تصنيف المعضلات الأمنية إلى ثلاثة مستويات تحليلية:

- بين الدول (دولاتي): المعضلة الأمنية المجتمعية تكون بين الجماعات المجتمعية بين الدول أي بين دولة ودولة .

- داخل الدول (داخلي): المعضلة الأمنية تكون بين الجماعات المجتمعية داخل الدولة الواحدة.

- عابر لدول (عبر دولاتي): أي المجموعة المجتمعية تكون منتشرة بين الدول. الدولة أوبين المجموعة المجتمعية تجاه الدولة وهو الأكثر صور المعضلة انتشار. (العمري، الامن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الاخرى 2020.ص. 586)

وعليه يمكن ان نقول بأن الامن المجتمعي هو قدرة المجتمع على الحفاظ على طبيعته الجوهرية تحت الظروف المتغيرة والتهديدات الواقعة أو المحتملة خاصة في عصر معلوم ورقبي يصعب على الدولة مراقبة كل شيء.

ب. تأثير العولمة والرقمنة على الامن المجتمعي:

تعمل المنظمات الدولية الحالية بشتى انواعها والاعلام الغربي الى نشر افكار وقيم وتوجهات مخالفة لمبادئ ومعتقدات باقي الدول وبالأخص الدول الاسيوية والافريقية المتمسكة بهويتها القيمية، وبالتالي تسعى الدول الليبرالية من خلال العولمة والتقدم وسائل التواصل الى نشر افكارها والتحكم بشعوب العالم ومن ثم بالدول عن طريق تغيير سلوكها وتدمير قيمها التقليدية.

فعلى سبيل المثال، اصدر مؤتمر بكين مجموعة من التوصيات التي تعمل على تهديم الامر ، كتشجيع التعليم الجنسي و دعم الشذوذ الجنسي والتشريع الاجهاض، مما ياتر على القيم الاجتماعية والبناء الاسري.

اضافة الى فرض ثقافة معولمة واحدة ومحاولة الغاء الاختلاف الثقافي والعقائدي والهياتي لباقي شعوب العالم، وهو ما دعت له لجنة اليونسكو العالمية اثر مؤتمر السياسات الثقافية من اجل التنمية الذي انعقد في ستوكهولم عام 1998.

ان الاختراق الثقافي التي تمارسه العولمة يشكل تهديدا مباشرا على الامن المجتمعي اذ تسعى الى اختراقه عن طريق العصرية التي مست كل القطاعات والتي تم ربطها بشبكة الانترنت وايضا تأثير كل من الصورة والسمع على افكار الفرد و على مكتسباته الفكرية والسلوكية. (اوحجيج 2021. ص 127)

وتهدد العولمة ايضا الامن المجتمعي من خلال عصرية كل القطاعات وبالأخص القطاع الاداري والاقتصادي والمالي والامني وربط كل ذلك بشبكة دولية تسهل تبادل المعلومات وتسهل التواصل واجراء مختلف العمليات، ويقدر ما تبدو هذه العولمة وهذه العصرية ايجابية بقدر ما هي سلاح ذو حدين قد تمس سيادة الدول وتهدد امن وخصوصية الفرد والمجتمعي وتعتبر بذلك تهديد للأمن الاجتماعي من نوع اخر وهو ما سنتطرق اليه في المحور الثالث.

3. المحور الثالث: الاجراءات المتبعة لحماية الامن المجتمعي

قبل التطرق الى طرق والاجراءات الالكترونية التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات لحماية امنها المجتمعي من أي تهديد واختراق الكتروني، لا بد ان نذكر وبشكل موجز التهديدات الالكترونية في زمن العولمة.

أ. التهديدات الالكترونية على الامن المجتمعي:

يتسع نطاق مجال الجريمة الإلكترونية ليشمل أمن الفرد، بداية من التدخل في حياته الخاصة وصولاً إلى حساباته الإلكترونية وأمواله وممتلكاته الخاصة، كما تطل أيضاً المؤسسات وأمن الدولة بحكم أنها تعتمد على الإدارة الإلكترونية في تنظيم عملها، وعليه تنقسم التهديدات الإلكترونية إلى قسمين وهي:

-التهديدات الإلكترونية التي تطل حياة الأشخاص الخاصة: بظهور العالم الإلكتروني أصبحت حياة الأشخاص الخاصة في خطورة نتيجة توافر إمكانية السطو والاطلاع على أدق تفاصيل والمعلومات عنهم والاستخدام السيء لها، صد التهديد والمضايقة وزرع الخوف في نفس الإنسان ثم بإرسال رسالة إلكترونية قصد التحكم فيه أو ابتزازه أو لأي سبب كان.

او قد تستخدم هذه المعلومات أو الصور لأغراض أخرى كانتحال شخصية الغير، بغرض الاستفادة من سمعته أو سلطته أو ماله أو غيره من الأسباب، وقد تتم الجريمة في إقليم الدولة الواحدة، او قد تكون مختربة لحدود الدولة.

كما قد تطل التهديدات الإلكترونية الأموال حيث باتت الكثير من المعاملات المالية في وقتنا الحاضر تتم بواسطة الشبكات الإلكترونية، مما زاد من تطور وسائل الدفع الإلكتروني، الأمر الذي أدى إلى تطور الجريمة الإلكترونية بغاية الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة، فقد تطل بطاقات الائتمان والتحويلات المالية الإلكترونية من خلال الحصول على كلمة السر المدرجة في أنظمة الكمبيوتر الخاصة بالمجني عليه.

-التهديدات الإلكترونية التي تطل المؤسسات وأمن الدولة: وتتمثل في جرائم الإرهاب والتجسس والجريمة القرصنة الإلكترونية المنظمة، والجرائم العابرة للقارات كتهريب الأموال على سبيل المثال.

اذ يعد غسيل الأموال من أبرز الأنشطة التي تقوم بها شبكات منظمة تحترف الإجرام الإلكتروني، وتأخذ درجة عالية من التنسيق والتخطيط والانتشار في كافة أنحاء العالم، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي إلى أن 30 مليار دولار أمريكي من الأموال القذرة تغسل سنوياً عبر الشبكات الإلكترونية مختربة حدود ما يقارب أو يزيد عن 76 دولة في العالم.

ايضا الإرهاب الذي اصبح له نطاق عالمي ، حيث ظهرت الكثير من التنظيمات التي تتبنى هذا الفكر في مختلف دول العالم وبمختلف التسميات، وتظهر العلاقة بين الإرهاب والجريمة الإلكترونية من خلال تجنيد أعضاء جدد في التنظيم بواسطة استخدام مختلف وسائل التواصل الإلكتروني.

نفس الامر بالنسبة لمحاولة التجسس على بيانات السرية للدولة عن طريق الإلكتروني خاصة فالجانب العسكري والاقتصادي، وكذلك محاولة تهديم القيم الاجتماعية وضرب الهوية لكسر القيم الوطنية واضعاف من قوة وسيادة الدولة داخليا من خلال شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. (رحموني 2017، ص. ص. 444-449)

ب. الاجراءات المتبعة للحد من التهديدات الامنية:

وتتمثل هذه الاجراءات في الاعتماد على معدات تكنولوجية متطورة ولوجستيات وتشريعات قانونية .

- استحداث هيئة شرطة الانترنت: وهذا في مجال تعزيز الجهود الدولية لمواجهة هذه الجريمة بمختلف أنواعها بالأخص القرصنة الإلكترونية، اذ يعمل الانترنت على خلق التحقيق والملاحقة خارج الحدود والتعاون الدولي

الشامل، كما تعتبر الشرطة الانترنت الأداة المثلى لتنفيذ القوانين المختلفة وتنفيذها لما لها من دور رئيسي في المحافظة على الأمن العام، لذلك فهي أيضا تتمتع بالمؤهلات اللازمة لقيامها بهذا الدور من خلال تعقب الجريمة والمجرمين عبر العالم.

-استخدام معدات التقنية وبرامج متطورة: اذ يقوم عدد من خبراء المعلوماتية في محاربة فيروسات الكمبيوتر التي يزرعها القراصنة قصد الاختراق وحماية البرامج الأصلية.(شرايشة 2009. ص. 249)

- مكافحة الارهاب الدولي: من خلال مراقبة والتحكم في شبكة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والصفحات، بمراقبة أي حديث او مكالمة ومنشور قد يحرض على عمل ارهابي او يدعو لتجنيد وغيره من الامور المهددة لامن المجتمع والدولة.

- حماية معلومات وبيانات الافراد المتواجدة على قاعدة بيانات الدولة، كمصلحة جوازات السفر او الحالة المدنية او الحسابات المصرفية او البنكية، وذلك من خلال كلمة سر وتوقيع خاصة بكل مواطن وايضا تزويد شبكات مؤسسات الحكومية ببرامج ولوجستيات تحمي بيانات وممتلكات المالية للمواطن من أي اختراق ومن أي فيروس. (بهلول 2020. ص 151)

- وضع تشريعات وعقوبات قانونية تتلائم وطبيعة الجرائم الالكترونية: تتمثل في تسخير كل الاجهزة الامنية والقضائية للتحقيق والبحث وتطبيق العقاب بشكل قانوني على كل مجرم استخدم الطريقة الالكترونية لتهديد امن الافراد ومس بممتلكاتهم او التأثير على افكار المجتمع او التحريض او المساس بمؤسسات الدولة ومحاولة اختراق قاعدة بياناتها.

خاتمة:

في الاخير يمكن القول بان العولمة قد احدثت عدة تغييرات في حياة المجتمعات واثرت عليها بشكل ايجابي من خلال تسهيل حياة الفرد والمواطن من خلال عصريته الادارة وتحسين نوعية الخدمة المقدمة والسرعة في تقديم الخدمة والتخلص من الطوابير الطويلة والاجراءات الورقية المعقدة وكل ما كان يعاني منه المواطن سابقا مع الادارة التقليدية، كما ساهم التطور التكنولوجي وتطور اجهزة الاتصال كالهاتف النكي وتدفق سرعة الانترنت الى تسهيل حياة الناس وتسهيل الاتصال والتواصل فيما بينهم والحصول على المعلومة او الاخبار او الترفيه بشكل سريع ومباشر، اضافة الى قدرة المواطن على انجاز عدة عمليات مالية او شرائية او تسويقية او معاملات ادراية من منزله ومن هاتفه، لكن هذه السهولة والسرعة والعصرية تقابلها الجانب السلبي للعولمة والتطور التكنولوجي اذ اصبح امنه ومعلوماته وممتلكاته وحتى افكاره وسلوكه متاثر بشكل مباشر بتهديدات امنية وثقافية.

لذا تسعى الدول اليوم لحماية امنها المجتمعي وسيادتها الوطنية من خلال محاربة الجريمة الالكترونية، بسلسلة من الاجراءات القانونية وتسخير الاجهزة الامنية والقضائية المحلية والوطنية لمحاربة مختلف الجرائم باستخدام المعدات واجهزة تقنية جد متطورة وايضا بالاعتماد على برامج ولوجستيات يشرف عليها اشخاص اكفاء ومختصين في المجال.

قائمة المراجع:

1. حارش وهيبية، خوجة سمير يوسف (2021). "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية". مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية. المجلد 7. العدد 02.
2. نجم عبود نجم (2009). الإدارة والمعرفة الإلكترونية. الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع
3. كافي مصطفى يوسف (2011). الإدارة الإلكترونية. دمشق: داررسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
4. الهلالي حسن مصطفى واخرون (2010). الإدارة الإلكترونية. القاهرة: دار السحاب لنشر والتوزيع.
5. خنفري خيضر، بورنيسة مريم (2017). "الإدارة الإلكترونية" مجلة المستقبل العربي. العدد 05.
6. رابعي لخضر، لكحا عائشة (2016). "الإدارة الإلكترونية كالية من اليات التنمية الادارية". مجلة الدراسات القانونية والسياسية. العدد 03
7. العمري منير (2020). "الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأخرى". مجلة افاق علمية، المجلد 12. العدد 04.
8. كزيز صباح، بوسكين سليم (2016). "انعكاس عملية الاصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الامن المجتمعي في الدول العربية". مجلة الفكر. المجلد 11. العدد 02.
9. العمري منير (2020). " الامن المجتمعي المغاربي بين الاخطار المتنامية والليات الضامنة: دراسة حالة الجزائر والمغرب". المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية. المجلد 08. العدد 01.
10. اوحجيج سارة (2021). " دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الامن المجتمعي في عصر العولمة ". المجلة الجزائرية للامن والتنمية. المجلد 10. العدد 2.
11. رحموني محمد (2017). " خصائص الجريمة الإلكترونية ومجالات استخدامها". مجلة الحقيقة. المجلد 16. العدد 03.
12. شراشبة ليندة (2009). " السياسة الدولية والاقليمية في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية: الاتجاهات الدولية الحديثة في مكافحة الجريمة الإلكترونية". مجلة دراسات وابحث. المجلد 1. العدد 1.
13. هلول سمية، دمان دبيح عماد (2020). " الليات العقابية لمكافحة الجريمة الإلكترونية في الجزائر". مجلة الحقوق والعلوم السياسية. المجلد 07. العدد 01.